جرائم «الإبادة والتطهير العرقي» في غزة ووهم التأسيس الثاني لإسرائيل

د. محمد السعيد إدريس
مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

بعد مضي أكثر من ثلاثة عشر شهراً أو يزيد على النجاح المبهر الذى حققته المقاومة الفلسطينية في غزة خاصة حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» على إسرائيل بهجوم «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر ٣٢٠٢ ، والصمود الشعبي الفلسطيني الأسطوري على جرائم «الإبادة الجماعية» التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية على شعب غزة ، والتمسك الشعبي الفلسطيني المعجز لكل تصور بالأرض ، ورفضه كل ضغوط وإغراءات التهجير وجدت القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية ومجمل الطبقة الإسرائيلية نفسها أمام «مأزق استراتيجي – تاريخي» غير مسبوق فلا هي قادرة على تحقيق نصر في غزة يستعيد الكبرياء والهيبة التى أهدرت والإرادة التى انكسرت بشكل غير مسبوق خاصة على المستوى الإقليمي الشرق أوسطي وتداعي طموح فرض إسرائيل كقوة إقليمية مسيطرة وجعل «خيار التطبيع العربي» مع إسرائيل خياراً إجبارياً غير اختياري ولا هي قادرة على تحرير ما تبقى من أسراها بالقوة العسكرية كما سبق أن أكدت، ولا هي مستعدة لقبول بهزيمة لأن مثل هذا القبول لن يعني مجرد تبديد الطموح الإسرائيلي بتدمير حركة «حماس» في غزة بل سيمتد من غزة إلى الضفة الغربية ومن الضفة الغربية إلى الأراضي المحتلة عام ٨٤٩١ أي إلى داخل إسرائيل حيث الوجود الفلسطيني القوى والمتنامي، وسيحرك الطوفان الفلسطيني كله عبر الجبهات الفلسطينية الثلاث (غزة والضفة وفلسطين المحتلة عام ٨٤٩١) ليهدد الوجود الإسرائيلي ويعلي من خيار المقاومة ، ويستعيد الثقة الفلسطينية في حلم تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، فضلاً عن انعكاسات هذا كله على محور المقاومة وعلى الصراع الإقليمي الاستراتيجي بين إسرائيل وإيران .

وبسبب هذا «المأزق الاستراتيجي - التاريخي» كان الهروب الإسرائيلي إلى خيار المفاوضات غير المباشرة مع حركة حماس استجابة لمبادرة الرئيس الأمريكي جو بايدن (١٣ مايو ٢٠٢٤) التى صدر بها قرار دولي من مجلس الأمن أخذ الرقم ٥٣٧٢ . هناك تأكيدات على لسان الرئيس جو بايدن أن مبادرة التفاوض غير المباشر تلك كانت مطلباً لرئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو نفسه ، الذى فضل أن تأخذ هذه المبادرة ، التى تنص على تحقيق تسوية عبر ثلاثة مراحل لإنهاء الحرب في غزة وتبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة «حماس» غطاءً أمريكياً حتى لا ينكشف المأزق الإسرائيلي ويؤثر ذلك سلبياً على مسار المفاوضات وعلى تماسك الحكومة الإسرائيلية .

الآن وبعد فشل التفاوض الذى قادته الولايات المتحدة بمشاركة كل من مصر وقطر تأكدت عبثية تلك المفاوضات ، وأن بنيامين نتنياهو لم يكن جاداً، ولو للحظة ، لإنجاح هذه المفاوضات التى وصفتها صحيفة «هآرتس» (٤٢٠٢/٨/٤٢) بأنها «مفاوضات زائفة» وخاطبت نتنياهو في مقالها الافتتاحي بأنه: «أستاذ المفاوضات الزائفة».

لماذا تعمد نتنياهو تسويف المفاوضات وإدارة مفاوضات زائفة ؟

الإجابة تقودنا إلى السؤال الأهم وهو: ماذا يريد نتنياهو؟ وكيف له أن يحقق ما يريد؟ وما هي فرص نجاح هذه الطموحات .

أولاً: أسباب تسويف المفاوضات

حسم بنيامين نتنياهو مستقبل المفاوضات الخاصة بمبادرة الرئيس الأمريكي جو بايدن لتبادل الأسرى والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عقب إفشاله جولة مفاوضات القاهرة وانتقال المفاوضات مجدداً إلى الدوحة في الأسبوع الأخير من أغسطس الماضي بتأكيده عدم الانسحاب الإسرائيلي من أي من محوري «فيلادلفيا» بين مصر وقطاع غزة و«نتساريم» الذى يفصل مدينة غزة وشمالها عن وسط وجنوبي قطاع غزة .

ونقلت القناة الـ٢١ العبرية (٤٢٠٢/٨/٦٢) عنه قوله: «لن ننسحب من فيلادلفيا، ولا يهمني موقف الأجهزة الأمنية . (كان يوآف جالانت وزير الحرب ، المقال مؤخراً، قد أكد لعلائلات المجندات الأسيرات أن غياب إسرائيل عن محور فيلادلفيا لا يمثل مشكلة أمنية)، وتراجعنا عن المحور سيُصعب علينا احتلاله مجدداً». كما نسبت صحيفة «معاريف» إلى نتنياهو القول أن «انسحاب إسرائيل من محور فيلادلفيا

سيضع علامة استفهام كبيرة بشأن قدرتنا على العودة إليه». في ذات الوقت كشفت صور حديثة للأقمار الاصطناعية قيام جيش الاحتلال الإسرائيلي بتوسيع محور «نتساريم» العسكري، وبينت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية (٤٢٠٢/٨/٦٢) في تقرير مصور أن التوسعة تمثلت في إنشاء «٤ مواقع عسكرية كبيرة» على طول ممر «نتساريم» ، وقالت أن هذه القواعد تتيح الإقامة لمئات الجنود ، وتشير هذه التغيرات إلى أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يخطط للبقاء طويلاً في قطاع غزة ، خاصة وأن محورى «نتساريم» و»فيلادلفيا» من أبرز الملفات العالقة في المفاوضات غير المباشرة بين حماس وإسرائيل. وتمكن السيطرة على المحورين إسرائيل من تنفيذ عمليات عسكرية خاطفة في مختلف مناطق القطاع ، كما تمنحها القدرة على السيطرة العسكرية والأمنية على القطاع ، علاوة على أن محور «نتساريم» يمكنها من إجراء فحص دقيق للنازحين حال عودتهم إلى غزة وشمالها فضلاً عن أنه يقسم القطاع إلى شطرين لتمكين إسرائيل من فرض سيطرتها الكاملة وقتما تشاء .

هذا الاستنتاج الذى يؤكد الفشل الفعلي لعملية التفاوض حول مبادرة أو صفقة بايدن أكدتها مصادر من حركة «حماس» (٤٢٠٢/٨/١٣) عندما كشفت أن جولة المفاوضات الأخيرة غير المباشرة بين الحركة وإسرائيل بالعاصمة القطرية (الدوحة) «لم تحقق أي تقدم أو اختراق» في أى من الملفات العالقة بين الطرفين. واعتبر مسؤولون في حركة «حماس» أن التصويت في مجلس الوزراء الإسرائيلي الجمعة (٤٢٠٢/٨/٠٣) على بقاء الجيش الإسرائيلي في محور فيلادلفيا، «يعني إغلاق باب المفاوضات بشكل كامل».

الواضح تماماً من هذا الاستنتاج أن نتنياهو هو من كان يتعمد تسويف مفاوضات مبادرة الرئيس الأمريكي جو بايدن، فلماذا كان هذا التسويف رغم أن نتنياهو هو من تقدم بهذه المبادرة للرئيس بايدن الذى آثر أن يقدمها بإسمه ، لأسباب تكتيكية تخص منح إسرائيل فرص التلاعب بتلك المفاوضات وتحقيق أفضل النتائج الممكنة .

يمكن تحديد ثلاثة مجموعات من الأسباب التى دفعت نتنياهو إلى خوض «مفاوضات مزيفة» مع حركة حماس منها ما هو مبدئي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو استراتيجي – عقائدى وهو الأهم . وكل ما كان يشغل نتنياهو وفريقه المتشدد داخل الحكومة الإسرائيلية الذى يضم طرفي اليمين التوراتي والصهيونية

الدينية بزعامة كل من إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي وبتسلئيل سموترتيش وزير المالية هو التفاوض، أو التظاهر بالتفاوض ، لكسب الوقت لتحقيق الأهداف التى أعلنتها حكومة الحرب الإسرائيلية من شن جرائم الإبادة والتجويع ضد الشعب الفلسطيني وأبرزها بالطبع الانتقام الدموى لاسترداد هيبة إسرائيل التي تداعت والقضاء على حركة «حماس» واستعادة قطاع غزة ليكون جزءاً من مشروع التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وإنجاح مشروع «إسرائيل الكبرى».

١- المجموعة الأولى من الأسباب تتمحور حول هدف مبدئي أصيل وأهداف أخرى ثانوية تابعة.

الهدف المبدئي الأصيل هو الرفض المطلق للتفاوض مع حركة «حماس» لأن التفاوض مع حركة «حماس» يعني التخلي عن هدف القضاء عليها من ناحية، كما يعني الاعتراف بها من ناحية أخرى، في الوقت الذى يسعى فيه نتنياهو وحكومته للقضاء على حركة «حماس» وعدم السماح لها بأن تعود مجدداً لفرض سيطرتها على قطاع غزة. وإذا كان نتنياهو قبل بسيناريو التفاوض غير المباشر مع حركة «حماس» حول مبادرة بايدن ، فإن القرار الإسرائيلي النهائي كان إفشال هذه المفاوضات كي لا يكون نجاحها اعترافاً إسرائيلياً ببقاء حركة «حماس» وقبول التعايش معها.

أما الأسباب المبدئية الأخرى فتتعلق بالمسعى الإسرائيلي للحيلولة دون جعل السلطة الفلسطينية طرفاً في تحديد مستقبل قطاع غزة، أو ما يسمى بـ «اليوم التالي» لوقف الحرب في غزة، نظراً لمسعى إسرائيل إلى تقويض السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية توطئة لنقل السيناريو الإسرائيلي، أي سيناريو الإبادة والتهجير القسري من قطاع غزة إلى الضفة الغربية قبل أن تتفجر «انتفاضة ثالثة» فلسطينية في الضفة، وتهيئة لظروف فرض الحكم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة الذى يعبر عن قناعات عقائدية واستراتيجية إسرئيلية يجري الترتيب لها في قطاع غزة ، وطموحاً إلى ضم مستوطنات الضفة الغربية مستقبلاً .

٢- مجموعة الأسباب السياسية، وتضم هذه الأسباب ما يتعلق بهدف استمرارية الحرب والحيلولة دون توقفها منعاً لتعريض نتنياهو للمساءلة القانونية عن مسئولية هجوم «طوفان الأقصى» والفشل في تحرير الأسرى عسكرياً كما وعد، كما تضم

السبب الأهم وهو عدم إسقاط الحكومة بسبب تهديدات كل من إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش الانسحاب منها وإسقاطها في حال قبول نتنياهو الانسحاب من قطاع غزة، إضافة إلى كسب الوقت لحين انتهاء ولاية الرئيس جو بايدن والأمل في عودة الرئيس السابق دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة في الانتخابات الرئاسية التى أجريت في الخامس من نوفمبر الماضى وانتهت بفوز ترامب في هذه الانتخابات فوزاً وصفه ترامب بأنه «فوز تاريخي غير مسبوق»، والسعي الأسرائيلي الدءوب لفرض خيار الحرب الإقليمية الموسعة بين الولايات المتحدة وإيران لفرض انقلاب في التوازن الإقليمي ينتهى بالقضاء على القوة النووية والعسكرية الإيرانية، ويخرج حكومة نتنياهو من دائرة الحساب والفشل، على النحو التالى:

أ- حرص نتنياهو على إطالة أمد التفاوض لسبب رئيسي وهو الهروب من المطاردة القانونية التى تنتظره في القضايا المثارة ضده والتي يمكن أن يدخل إلى السجن بسببها، فضلاً عن ثقته في أنه عند توقف الحرب في غزة سوف تتشكل فوراً لجان قانونية للتحقيق في أسباب حدوث هجوم طوفان الأقصى، والفشل الإسرائيلي في مواجهته، فضلاً عن الفشل في تحرير الرهائن عسكرياً على نحو ما وعد نتنياهو . لذلك كان نتنياهو يسعى لكسب الوقت لتحقيق انتصار في غزة يعفيه من كل تلك المسئوليات، مع إدراكه أنه لن يقبل بأي حال نجاح تلك المفاوضات، لأنه من ناحية يرفض منح حركة حماس «ورقة الشرعية» بدلاً من القضاء عليها، ومن ناحية أخرى، وهي الأهم، وهي أنه يرفض مضمون مبادرة بايدن ولا يريد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، أو الإقرار بوجود حركة «حماس» طرفاً شريكاً في حكم غزة أو تحديد مستقبلها بعد الحرب.

ب- الحفاظ على تماسك الحكومة والحيلولة دون انفراطها خشية أن يؤدي ذلك إلى انقضاض المعارضة عليه وتقديمه للمحاكمة .

فحكومة نتنياهو الحالية (الحكومة السادسة) تعتمد في بقائها على عضوية الأحزاب اليمينية المتطرفة، التى هددت بإسقاط هذه الحكومة في حال قبولها، لصفقة تبادل أسرى مع حركة «حماس» وهو الأمر الذى يرعب نتنياهو لأنه يشكل خطراً على استمرار حياته السياسية داخل كيان الاحتلال الإسرائيلي .

هـذا الموقـف ظـل مسـتمراً طيلة أشـهر التفـاوض حتـى في لحظاتها الأخـيرة حيث نقلت «القنـاة ٢١» بالتليفزيـون العـبري أن حـزب «القـوة اليهوديـة» اليمينـي المتطـرف برئاسـة إيتـمار بـن غفـير أبلـغ المسـئولين (٤٢٠٢/٨/٢١) أنـه «لا تغيـير في موقفه، وفي حـال القبول باتفـاق فإنـه سينسـحب مـن الحكومـة». ووفـق القنـاة فإنـه مـن المؤكـد أن ينسـحب بـن غفـير وحـزب «الصهيونيـة الدينيـة» برئاسـة وزيـر الماليـة بتسـلئيل سـموتريتش مـن الحكومـة في حـال قبـول الاتفـاق، وجـدد (الأحـد ٤٢٠٢/٨/٢١) رفضـه للاتفـاق المطـروح والأهـم أنـه دعـا إلى إعـادة احتـلال قطـاع غـزة وتهجـير المواطنـين الفلسـطينين، وقـال أنه «يجـب وقـف نقـل المسـاعدات الإنسـانية والوقـود إلى غـزة حتى يعـود جميـع مختطفينا إلى ديارهـم، وتشـجيع الهجـرة واحتـلال أراضي قطـاع غـزة لإبقائهـا في أيدينـا إلى الأبـد».

موقـف بتسـلئيل سـموتريتش وزيـر الماليـة رئيـس حـزب «الصهيونية الدينيـة» المتطرف لم يكـن أقـل تطرفاً مـن موقـف إيتـمار بـن غفـير فقـد تعهـد، بعـد صـدور البيـان الثـلاثي «الأمريـكي – المـصري- القطـري» الخـاص بالعمل بـدأب للتوصـل إلى اتفاق لتبـادل الأسرى ووقـف الحـرب في غـزة بالتصـدي لأي اتفـاق بـين إسرائيـل و»حـماس» ، وقـال في تغريـدة عـلى موقـع «إكـس» (٤٢٠٢/٨/١١) أنـه «كـما رفضـت الولايات المتحـدة الضغـوط الدولية الراميـة إلى التوصـل إلى اتفـاق استسـلام مـع تنظيـم القاعـدة وابـن لادن، فـإن إسرائيـل لـن تخضـع لأيـة ضغـوط مـن شـأنها أن تلحـق الـضرر بأمـن إسرائيـل» وزاد أن «اتفـاق الاستسـلام للسـنوار الـذى سـيحرر العديـد مـن القتلـة، ويعيـد الإرهابيـين إلى شـمال قطـاع غـزة ، ويجعـل إسرائيـل تتخـلى عـن الحـدود، ويسـمح لحـماس تهريـب الأسـلحة واسـتعادة قوتهـا مـن أجـل العـودة والهجـوم عـلى إسرائيـل، باعتبارهـا ذراعـاً لإيـران، هـو اتفـاق سـيئ لإسرائيـل ويعـرض أمنهـا للخطـر». وإذا كان وزيـر الدفـاع الإسرائيـلي الجديـد «يسرائيـل كاتـس» قـد دعـا مسـاء الثلاثـاء (٤٢٠٢/٨/٦) وقـت أن كان وزيـراً للخارجيـة إلى «تصفيـة سريعـة» ليحيـى السـنوار بعيـد تعيينـه رئيسـاً للمكتـب السـياسي لحركـة «حـماس» خلفـاً لإسـماعيل هنيـه الـذى اغتالتـه إسرائيـل في طهـران (الأربعـاء ٤٢٠٢/٧/١٣) ، فـإن بتسـلئيل سـموتريتش لم يـتردد عـن الدعـوة لتجويـع سـكان غزة حتى المـوت . وكان سـموتريتش قـد اعتـبر أن «مـوت مليـوني فلسـطيني في غـزة جوعـاً قـد يكـون عـادلاً وديمقراطيـاً لإعـادة الأسرى الإسرائيليـين مـن القطـاع». وهـو التصريـح الـذى

اعتبرتـه وزارة الخارجيـة الفلسـطينية في بيـان لهـا (٤٢٠٢/٨/٨) أنـه يعـد «انتهـاكاً صارخـاً لقواعـد القانـون الـدولي ومبـادئ الإنسـانية الأساسـية، وتحـد سـافر لمحكمـة العـدل الدوليـة، ومـا صـدر عنهـا مـن أوامـر احترازيـة، واسـتخفاف مبـاشر بقـرارات الشرعيـة الدوليـة والإجـماع الـدولي عـلى حمايـة المدنيـين وتأمـين احتياجاتهم الإنسـانية الأساسـية».

إدراك نتنياهـو لجديـة تهديـد حلفائـه في اليمـين التـوراتي المتطـرف، وإدراكـه لما سـيؤول إليـه مسـتقبله السـياسي في حـال سـقوط الحكومـة سـواء بالنسـبة لمـا يتعلـق بمحاسـبته عـن اخفاقاتـه في تحقيـق الأهـداف التـي أعلنهـا في الحـرب عـلى قطـاع غـزة وأهمهـا القضـاء السـياسي والعسـكري عـلى حركـة «حـماس» التـى سـتكون قـد خرجـت فائـزة ومنتـصرة في حـال نجـاح مفاوضـات صفقـة بايـدن، أو لمـا يتعلـق بالمحاكمـة الجنائيـة المرفوعـة ضـده أمـام القضـاء الإسرائيـلي. كل هـذا دفعـه إلى الحيلولـة دون إنجـاح تلـك المفاوضـات والعمـل عـلى إفشـالها ولكـن عـلى مـدى طويـل مـن هـذا التفـاوض الـذى تشـاركه فيـه الولايـات المتحـدة كي تتحقـق باقـي الأهـداف .

جـ- الطمـوح لفـرض حـرب إقليميـة موسـعة تنقـذ إسرائيـل مـن الهزيمـة التـى كانـت تواجههـا في قطـاع غـزة.

هـذا الطمـوح ظـل يحكـم نتنياهـو لفـرض حالـة مـن «فـوضى المسـؤوليات» أي مـن سـيتحمل مسـؤولية مـا حـدث إذا انفجـرت تلـك الحـرب الإقليميـة بـين إيـران والولايـات المتحـدة، ومـن سـيدفع الأثمـان بعـد أن تنتهـي تلـك الحـرب. نتنياهـو كان يـدرك أنـه «لن يكـون وحـده مـن سـيدفع الأثمـان»، وهـذا سـيغير صورتـه أمـام الـرأي العـام الإسرائيـلي، ناهيـك عـن طموحـه لأن يخـرج منتـصراً مـن هـذه الحـرب إذا كانـت أحـد نتائجهـا تدمـير القـدرات النوويـة الإيرانيـة والقضـاء عـلى الآلـة العسـكرية الإيرانيـة، وإخـراج إيـران مـن دائـرة التنافـس مـع إسرائيـل عـلى مـن سـيكون القـوة الإقليميـة العظمـى في الـشرق الأوسـط الـذى سـتكون لـه القيـادة والهيمنـة عـلى الإقليـم .

الجرائـم التـى تعمـد نتنياهـو عـلى دفـع قـوات الاحتـلال لارتكابهـا ضـد المدنيـين في قطـاع غـزة وضـد جنـوب لبنـان قبـل اغتيـال السـيد حسـن نـصر اللـه والعـدد الكبـير مـن قـادة «حـزب اللـه» وبـدأ الحـرب الموسـعة ضـد لبنـان واسـتمرار الهجـمات عـلى مواقـع عسـكرية إيرانيـة في سـوريا، كانـت كلهـا تسـتهدف اسـتفزاز إيران لـضرب إسرائيل

والتـورط كطـرف مبـاشر في الحـرب الدائـرة في غـزة، بهـدف إجبـار الولايـات المتحـدة للتدخـل للدفـاع عـن «الوجـود الإسرائيـلي» والوفـاء بالوعـود بـأن «واشـنطن لـن تسـمح بـأي تهديـد للوجـود الإسرائيـلي». هـذه الاسـتفزازات وصلـت ذروتهـا باغتيـال الشـهيد فـؤاد شـكر القائـد العسـكري الأبـرز في «حـزب اللـه» في لبنـان يـوم الثلاثـاء (٠٣ يوليـو ٤٢٠٢) ثـم اغتيـال الشـهيد إسـماعيل هنيـه رئيـس المكتـب السـياسي لحركـة «حـماس» أثنـاء زيارتـه لإيـران للمشـاركة في احتفـال الرئيـس الإيـراني الجديـد مسـعود بزشـكيان يـوم الأربعـاء (١٣ يوليـو ٤٢٠٢) أي بعـد أقـل مـن ٤٢ سـاعة فقـط عـلى اغتيـال فـؤاد الشـكر، والهـدف الواضـح والمؤكـد هـو دفـع كل مـن إيـران وحـزب اللـه وباقـي شركاء «محـور المقاومـة» لشـن حـرب موسـعة ضـد إسرائيـل تفـرض عـلى الولايـات المتحـدة التدخـل كطـرف مبـاشر ، وعندهـا سـتتحول الحـرب في غـزة مـن حـرب إسرائيـل مـع حركـة «حـماس» إلى حـرب إقليميـة موسـعة بـين محـور المقاومـة بقيـادة إيـران وبـين الولايـات المتحـدة وإسرائيـل والحلفـاء الإقليميـين، عندهـا سـوف تتـوزع المسـؤوليات ، والأهـم أن تخـرج إسرائيـل مـن دائـرة المحاسـبة، ويهـرب نتنياهـو مـن حتميـة دعـم الفشـل والاخفـاق في حربـه عـلى قطـاع غـزة ، وأن يتحقـق الهـدف التاريخـي لنتنياهـو وهـو القضـاء عـلى القـدرات النوويـة الإيرانيـة وكـسر الإرادة الوطنيـة الإيرانيـة، وفـرض إسرائيـل كقـوة أحاديـة مهيمنـة في الـشرق الأوسـط .

كان أمـام بنيامـين نتنياهـو المسـتميت في الحصـول عـلى نـصر ، «أي نـصر» يسـترد بـه الهيبـة المتداعيـة لحكومتـه ولشـخصه وللكيـان الإسرائيـلي كلـه أحـد خيارين: إمـا تحقيـق هدفـه الـذى سـبق أن حـدده مـبرراً لجرائـم الإبـادة والتجويـع ضـد الشـعب الفلسـطيني طيلـة مـا يزيـد عـن سـبعة أشـهر (عنـد إعـلان بايـدن مبـادرة في ١٣ مايـو ٤٢٠٢) وهـو القضـاء نهائيـاً عـلى حركـة حـماس «سياسـياً وعسـكرياً»، وفـرض «الحكـم العسـكري» الإسرائيـلي عـلى قطـاع غـزة للحيلولـة دون تكـرار «طوفـان الأقـصى» مـرة أخـرى، وإمـا البحـث عـن «نـصر في الخـارج» ، وتوسـيع دائـرة الـصراع ليتحـول مـن صراع إسرائيـلي – فلسـطيني في غـزة إلى صراع إقليمـي موسـع متعـدد الأطـراف، وتتشـتت فيـه المسـئوليات حتـى لا تبقـى إسرائيـل «تحـت المقصلـة» ، أي الخـروج مـن «وهـم النـصر المسـتحيل» في غـزة إلى «النـصر المحتمـل» عـلى مسـتوى الـشرق الأوسـط كلـه .

متابعة الفشل والعجز الإسرائيلي في قطاع غزة كانت تؤكد أنه ليس أمام إسرائيل من خيار آخر غير فرض خيار «الحرب الإقليمية» بعد أن انهزمت إسرائيل في غزة وفقاً لتأكيدات كبار العسكريين والاستراتيجيين الإسرائيليين على نحو ما لخصه «عيران عتصيون» نائب رئيس المجلس الأمني الإسرائيلي السابق بعد ٠٠٣ يوم من الحرب في غزة. عتصيون قال أن «إسرائيل تواجه وضعاً استراتيجياً خطيراً ومتعدد الأبعاد سياسية واستراتيجية وأمنية واقتصادية، وأن الفجوة تتسع بين الطبقة الحاكمة وجمهور الإسرائيليين، وأن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذى يدرك حجم وأبعاد الفشل قرر زيادة حجم الرهان باشعال حرب إقليمية تجبر إيران والولايات المتحدة على الانجرار فيها».

المعنى ذاته أكده «آفي جيل» المدير السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية والباحث في «معهد الشعب اليهودي» بقوله أن الهدف النهائي والحقيقي لرئيس الوزراء الإسرائيلي والطبقة الحاكمة المنتمية إلى اليمين التوراتي المتطرف هو «جر الولايات المتحدة إلى حرب مع إيران». وقال أن «تل أبيب تشعر بقلق شديد لأن كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري لا يودان الانجرار إلى حرب مع إيران، ويفضلان سياسة الاحتواء معها»، وأن نتنياهو يعتبر الثلاثة أشهر المتبقية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية «هي الفرصة الأخيرة أمام إسرائيل لتوريط أمريكا في حرب إقليمية ضد إيران، لأن إسرائيل لا تستطيع أن تحارب إيران منفردة».

طموح نتنياهو فشل حتى بعد الضربة المحسوبة التى وجهها حزب الله انتقاما لاغتيال الشهيد فؤاد شكر ضد مركز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية. فالأمر المؤكد أن إيران والولايات المتحدة لا تريدان التورط في مثل هذه الحرب الإقليمية الموسعة. إيران لها حساباتها وأهدافها الوطنية وأبرزها بالطبع التزام باستراتيجية «الصبر الاستراتيجي» لاستكمال امتلاك القدرات النووية التى تمكنها من صنع القنبلة الذرية أو أن تصبح ، على أقل تقدير «دولة حافة نووية»، أي قادرة على صنع القنبلة عندما تريد ، وعندها تتحرر كثيراً من قيود «استراتيجية الصبر الاسرائيلي» والتحول إلى استراتيجية «الردع الإستراتيجي» عندها لن يكون في مقدور إسرائيل أو الولايات المتحدة التهديد بضرب إيران، كما أن الولايات المتحدة

المتورطة حتى أذنيها في الحرب الأوكرانية ضد روسيا، والتي تجاهد لتكتيل قدراتها للمواجهة المحتملة مع الصين في إقليم المحيطين الهندي والهادي (الاندوباسيفيك) ليس من أولوياتها أو تفضيلاتها التورط الآن في حرب إقليمية في الشرق الأوسط ضد إيران قد تجر إليها روسيا والصين وتتحول من حرب إقليمية إلى «حرب عالمية».

هذه الضوابط الإيرانية والأمريكية مازالت تحبط طموح إسرائيل لتفجير حرب إقليمية واسعة تعيد ترتيب موازين القوى الإقليمية ، وتعطي نتنياهو الفرصة للهروب من «يوم الحساب» كمسؤول أول عن الهزيمة في غزة ، ويؤكدها أن إيران، ربما تكون أجلت لأجل غير مسمى توجيه ضربة قوية إلى إسرائيل انتقاما لاغتيال الشهيد إسماعيل هنيه على أراضيها .

د- الرهان على مجئ الرئيس السابق دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة لتحقيق الأهداف الإسرائيلية من الحرب والتخلص من الضغوط التى تمارسها إدارة الرئيس جو بايدن ، وقد تأكد ذلك من خلال تعمد نتنياهو تسويف المفاوضات وإطالة أمدها لأطول فترة ممكنة حتى تنقضي الشهور المتبقية على موعد إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية دون اضطراره إلى توقيع اتفاق مع حركة «حماس» يرفضه ، خاصة في ظل ضغوط أطراف من حملة ترامب ومن الحزب الجمهوري على نتنياهو لعدم توقيع أي صفقة لتبادل الأسرى مع حركة «حماس» تستفيد منها كامالا هاريس مرشحة الحزب الديمقراطي المنافسة في الانتخابات الرئاسية. وتعتقد هذه الأطراف أن على نتنياهو «ألا يقدم هدية انتخابية للرئيس بايدن ونائبته المرشحة للرئاسة كمالا هاريس»، على أساس أن هناك تسعة أسرى إسرائيليين من أصل أمريكي لدى «حماس» فإذا خرجوا من الأسر، سيستقبلهم الرئيس بايدن ونائبته هاريس في البيت الأبيض ويظهران على أنهما أطلقا سراح الأسرى الأمريكيين في الخارج. ففي هذا ربح صاف للحزب الديمقراطي ومرشحته الرئاسية كمالا هاريس .

وإذا كان نتنياهو يعوِّل كثيراً على مجئ ترامب رئيساً للولايات المتحدة على خلفية ما سبق أن قدمه ترامب لإسرائيل من مكاسب فاقت كل توقع خاصة نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة ابدية موحدة لإسرائيل والاعتراف بفرض السيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية

المحتلـة منـذ عـام ٧٦٩١ ، وإلغائـه للاعـتراف الأمريـكي بالاتفـاق النـووي الموقـع مـع إيـران عـام ٥١٠٢، وإعـادة كافـة العقوبـات الأمريكيـة المفروضـة عـلى إيـران ومضاعفتهـا لدرجـة منـع إيـران مـن تصديـر نفطهـا للخـارج اسـتجابة لمطالـب إسرائيليـة ، فإنـه أي ترامـب قـدم أكـبر إغـراء لإسرائيـل ولشـخص نتنياهـو في وقـت شـديد الحـرج بالنسـبة لمفاوضـات تحريـك صفقـة مبـادرة جـو بايـدن الخاصـة بتبـادل الأسرى ووقـف الحـرب في غـزة عندمـا تعمـد أن يتسـاءل في كلمتـه أمـام مؤتمـر للجاليـة اليهوديـة خصـص لإطـلاق تحالـف انتخـابي يهـودي أمريـكي داعـم لحملـة ترامـب تحـت اسـم «تحالـف أصـوات يهوديـة مـن أجـل ترامـب» (٤٢٠٢/٨/٧١) عـن «مسـاحة إسرائيـل»، في إشـارة إلى أنـه يشـعر بالاسـتياء مـن ضيـق مسـاحة إسرائيـل، ثـم قولـه: «هـل هنـاك فرصـة لتوسـعة مسـاحة إسرائيـل والحصـول عـلى المزيـد مـن الأراضي».

هـذا الإغـراء يـكاد يتطابـق مـع مـا يخطـط لـه نتنياهـو بالنسـبة لقطـاع غـزة، فهـم يخططـون لضـم القطـاع إلى إسرائيـل بعـد تفريغـه مـن سـكانه إمـا بإبادتهـم تقتيـلاً عـلى نحـو مـا يقـوم بـه وإمـا بتهجـير مـن يتبقـى منهـم أحيـاء قسريـاً إلى الخـارج ، وفـرض الحكـم العسـكري الإسرائيـلي عـلى القطـاع توطئـة لضمـه . وإذا كان ترامـب يتحـدث عـن اهتمامـه بتوسـيع مسـاحة إسرائيـل الآن التـى قـد تبـدأ بدعمـه لخيـار ضـم القطـاع إلى إسرائيـل كخطـوة أولى ، ثـم التوجـه نحـو ضـم الضفـة الغربيـة كخطـوة ثانيـة، كي يتحقـق حلـم «إسرائيـل الكـبرى» الـذى يجسـده «قانـون القوميـة» الصـادر منـذ عـام ٨١٠٢ مـن الكنيسـت وينـص عـلى أن «أرض إسرائيـل» (أي أرض فلسـطين كلهـا) مـن النهـر إلى البحـر هـي ملكيـة خالصـة للشـعب اليهـودي دون غـير مـن الشـعوب .

وفـق هـذه الطموحـات والإغـراءات التـى قدمهـا ترامـب خـلال حملتـه الانتخابيـة الرئاسـية كان قـرار نتنياهـو هـو «إفشـال المفاوضـات» وهـو مـا تحقـق مـع الالتـزام بإطالـة أمدهـا لأطـول فـترة ممكنـة لإسـقاط الصفقـة التـى تحمـل اسـم بايـدن إلى أن تنقـضي الأسـابيع المتبقيـة عـلى إجـراء الانتخابـات الرئاسـية الأمريكيـة ويتحـدد مـن الفائـز بالرئاسـة دونالـد ترامـب أم كـمالا هاريـس عندهـا يعلـن نتنياهـو تعاملـه بجديـة مـع معضلـة «اليـوم التـالى» لوقـف الحـرب في غـزة وإعـلان الموقـف الإسرائيـلي الحقيقـي الـذى يجـري تجهيـزه لمسـتقبل قطـاع غـزة ، الأمـر الـذى أضحـى يحكـم الرؤيـة

الإسرائيلية لقطاع غزة بعد تجدد رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة .

٣- السبب الاستراتيجي – العقائدي

هذا السبب هو السبب الأهم ، إضافة إلى الأسباب السابقة كلها، الذي يفسر أسباب تعمد نتنياهو إطالة أمد التفاوض حول مبادرة الرئيس الأمريكي جو بايدن لتبادل الأسرى ووقف الحرب في غزة، من ناحية وتعمد إفشالها في ذات الوقت من ناحية أخرى. فالطبقة الحاكمة في إسرائيل، وخاصة الجناح اليميني – التوراتي المتطرف وعلى رأسه بنيامين نتنياهو الذى وجد نفسه أقرب فكرياً وعقائدياً إلى حليفيه الجديدين في هذا التيار : إيتمار بن غفير وزير الأمن القومي ، وبتسلئيل سموتريتش وزير المالية من زملائه التاريخيين والجدد في حزب الليكود، وجد ضالته في «طوفان الأقصى»، رغم انعكاساته المأساوية على إسرائيل داخلياً وإقليمياً ، بل وأيضاً دولياً في ظل تحولات الرأي العام والمواقف الدولية المتسارعة ضد إسرائيل، لتحقيق هدفين يعليان كل الأهداف.

الهدف الأول هو القضاء نهائياً على حركة المقاومة الفلسطينية داخل قطاع غزة ، وعمل كل ما من شأنه عدم تكرار التجربة الأليمة لـ «طوفان الأقصى» مرة أخرى، ولعل هذا ما يفسر أسباب تصعيد إسرائيل لجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي في قطاع غزة في الوقت الذى كان يجري فيه التفاوض، والحرص على تفريغ القطاع من سكانه . أما الهدف الثاني فهو إعادة احتلال قطاع غزة عسكرياً توطئة إلى ضمه إلى إسرائيل ضمن مشروع عقائدي – استراتيجي يرمي إلى «تأسيس» النسخة الثانية «من إسرائيل التى تحمل كل مقومات ظهور إسرائيل الكبرى اليهودية على «كل أرض إسرائيل» (كل أرض فلسطين) واستكمال ما يسمونه بـ «حروب التحرير والاستقلال» التى بدأت عام ٨٤٩١ ثم عام ٧٦٩١ ، وانتكست بتوقيع اتفاق أوسلو عام ٣٩٩١ الذى أقر بتنازل إسرائيل عن أجزاء من أراضيها (كما يعتقد ويروج نتنياهو وهذا التيار الصهيوني التوراتي) إلى الفلسطينيين، وكما يدعم فريق من كبار الاستراتيجيين وخبراء الأمن القومي هذا التوجه لبناء «إسرائيل – الثانية» الذين يقودون ويسيطرون على القرار في عدد كبير من مراكز الفكر والتخطيط الاستراتيجي كمعهد القدس للأمن القومي والاستراتيجية الذى يقوده افرايم عمير

ويعقوب عميدور، ومعهد «مسجاف» للأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية الذى يقوده مئير بن شابات مستشار الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق ، الذى سبق أن نشر تقريراً في بداية العام الجاري تحت عنوان «إسرائيل – ٢» أي (النسخة الثانية من إسرائيل) للباحثين الجنرال المتقاعد جابي سيبوني والبروفيسور كوبي ميخائيل، أكدا فيه أن «إسرائيل بعد أسابيع من أكتوبر ٣٢٠٢ ليست كما كانت قبل هذا التاريخ، وقدما عدداً من التوصيات التي يتوجب الالتزام بها كأهداف لحرب الإبادة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة . هذه التوصيات أخذت تشكل معالم رؤية هذا التيار كأسس لإعادة بناء «النسخة الثانية من إسرائيل» التى يعد من أهم معالمها فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على كل ما تعتبره «أرض إسرائيل التاريخية ، وعدم التنازل عن شبر واحد من هذه الأرض .

هذه التوصيات هي:

أ- عدم التراجع عن إبادة حركة «حماس» وتهجير الفلسطينيين خاصة من غزة.

ب- تحويل غزة إلى كومة من الخراب .

جـ- نقل مسئولية الأمن في غزة إلى إسرائيل .

د- هدم النظام الإقليمي القائم والتأسيس لنظام جديد، بحيث يكون التطبيع مع إسرائيل هو سمته الأساسية .

هـ- إتمام التطبيع مع السعودية لبناء محور مضاد لمحور المقاومة .

و- عدم انجاز أي صفقة تبادل أسرى مع «حماس» .

ز- تغيير السلطة الفلسطينية القائمة بشكل جذري وإنتاج سلطة متجددة .

ح – اعتبار نهاية الحرب على غزة قد تحققت بانجاز، لا لبس فيه، لا يتم فيه ردع محور المقاومة بقيادته الإيرانية فحسب بل اعتبار هذا الردع مقدمة لتفكيك حزب الله، أي الانتقال من الحرب في غزة إلى الحرب في جنوب لبنان للقضاء على حزب الله .

التزام نتنياهو بهذا كله ، يستهدف بناء «النسخة الثانية من إسرائيل» بعد تصحيح كل الأخطاء التي ارتكبت خلال سنوات تجربة «إسرائيل الأولى» التى تمتد من حرب ٨٤٩١ إلى «طوفان الأقصى» وابرزها الإبقاء على عدد كبير من الفلسطينيين في الأراضي التى احتلت عام ٨٤٩١ (كيان الاحتلال الإسرائيلي) فأصبحوا نواة صلبة

تهدد وحدة الدولة في إسرائيل، ثم عدم تهجير أهالي الضفة الغربية بعد احتلالها عام ٧٦٩١ فأبقى على عدد كبير من الشعب الفلسطيني الذى يطالب بدولة فلسطينية، ثم اتفاق أوسلوا الذى جدد الأمل في بعث هذه الدولة، وهذا الالتزام هو الذى يفسر تعمد إفشال نتنياهو لمفاوضات صفقة تبادل الأسرى ووقف الحرب في غزة أكثر من أي سبب آخر، لأن إسقاط هذه الصفقة سوف يعطي لإسرائيل فرصة مواصلة حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي للفلسطينيين وفرض الحكم العسكري لقطاع غزة توطئة إلى ضمه.

ثانياً: مرتكزات مشروع نتنياهو في قطاع غزة

عبر نتنياهو بوضوح ودقة شديدة عن هذا المشروع في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي (٤٢ يوليو ٤٢٠٢) بدعوة من زعماء الكونجرس (الجمهوريين بشكل خاص) وليس من إدارة الرئيس جو بايدن، حيث دعا إلى «غزة منزوعة السلاح وخالية من المتطرفين (المقاومة) بعد انتهاء الحرب» ، أي القضاء الكامل على حركة «حماس» وشركاءها في المقاومة خاصة «الجهاد الإسلامي» عسكرياً وسياسياً .

وقال: «بعد انتصارنا ، بمساعدة شركائنا الإقليميين، فإن غزة منزوعة السلاح وخالية من المتطرفين يمكن أيضاً أن تفضي إلى مستقبل من الأمن والازدهار والسلام.. تلك هي رؤيتي تجاه غزة».وأن بلاده «لن تقبل بأقل من النصر الكامل في حربها في قطاع غزة». وأن «محور الإرهاب (محور المقاومة) بقيادة إيران يهدد الولايات المتحدة وإسرائيل والعالم العربي» ، مضيفاً أن إسرائيل والولايات المتحدة «يجب أن تقفا معاً».

هذا المشروع، وكما عبر عنه نتنياهو هو الذى يفسر تمسكه بـ «الوجود المطلق» عسكرياً بمحوري فيلادلفيا ونيتساريم باعتبارهما رمزين للوجود العسكري والسيطرة العسكرية الإسرائيلية التى يخطط ويعد لهما في قطاع غزة . فقد أعلن نتنياهو خلال لقائه بأهالي بعض الأسرى الإسرائيليين لدى حركة «حماس» (٤٢٠٢/٨/٠٢) ، أي قبيل ٤ أيام فقط من سفره إلى واشنطن لإلقاء خطابه أمام الكونجرس، أن إسرائيل «لن تنسحب من محوري فيلادلفيا ونيتساريم في قطاع غزة تحت أي ظرف من الظروف»، ووصف نتنياهو هذين المحورين بأنهما «أصول استراتيجية لإسرائيل»، سواء من الناحية العسكرية أو السياسية .

التعبير عن هذا المشروع ومرتكزاته مازال محدوداً ومفعماً بالغموض المتعمد، كما أنه مازال أسير الأطراف اليمينية التوراتية المتطرفة الشريكة في الحكم بقناعة ودعم من نتنياهو شخصياً ودون دعم من القيادات العسكرية التى ينظر إليها م جانب نتنياهو وحلفائه في اليمين التوراتي المتطرف والصهيونية الدينية أنهم «مازالوا أسرى» إسرائيل الأولى» وليسوا طرفاً في مشروع بناء (النسخة الثانية من إسرائيل)». وهنا يمكننا تحديد ملاحظتين بهذا الخصوص؛ الأولى أن مجمل أوراق ودراسات هذا المشروع التي تشكل عصب الرؤية الإسرائيلية لما يعرف بـ «معالم اليوم التالى» لغزة بعد توقف الحرب .

والثانية أن هناك حرصاً شديداً على الحد من انتشار تلك الأفكار وحصرها ضمن «التداول غير الرسمي المحدود» كي لا تحاسب الحكومة الإسرائيلية عليها، وتعمد تسريب أجزاء منها من قبيل «جس النبض» و«التعرف على ردود فعل الأطراف المعنية داخل إسرائيل خاصة بين كبار قادة الجيش وقادة المعارضة» الذين لهم رؤى داعمة لإنجاح مفاوضات «صفقة بايدن» لتبادل الأسرى وإنهاء الحرب في غزة، وفي الخارج على المستويين الإقليمي والدولي.

ومع تعدد الرؤى والاجتهادات بهذا الخصوص يمكن تحديد مرتكزين أساسيين لهذا المشروع الاستراتيجي العقائدي الذى تتمحور حوله رؤية بناء «النسخة الثانية من إسرائيل» هما

أولاً: مرتكز فرضه الحكم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة باعتبار أن هذا الحكم العسكري هو الوحيد القادر على القضاء النهائي على الإرهاب (المقاومة) في قطاع غزة، والحيلولة دون حدوث هجوم «طوفان أقصى» آخر يتهدد وجود ومستقبل إسرائيل، وباعتبار أن هذا الحكم العسكري هو القادر، دون غيره، على تحقيق تهيئة ضم قطاع غزة مستقبلاً إلى أرض إسرائيل الموسعة، أو إقامة «النسخة الثانية من إسرائيل» الأمر الذى يمكن أن يفتح الطريق إلى فرض الضم الكامل للضفة الغربية مستقبلاً إلى إسرائيل تلك.

وثانيًا: مرتكز التهجير القسري لأهالي قطاع غزة إلى أرض سيناء المصرية، كطموح مستقبلي لضم قطاع غزة مفرغاً من سكانه إلى «أرض إسرائيل»، وعدم تكرار خطيئة

احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب ٧٦٩١ دون تفريغهما من سكانهما، كي تصبح إسرائيل كاملة التهويد .

أ-مرتكز الحكم العسكري لقطاع غزة

يحتل هذا المرتكز أهمية محورية ضمن البدائل الإسرائيلية المختلفة التى تعد لبلورة الرؤية الإسرائيلية التى تعبر عن هذا القطاع الرئيسي في نخبة الحكم الإسرائيلية الجديدة التي يهيمن عليها اليمين التوراتي المتطرف والصهيونية الدينية وتتخذ من بنيامين نتنياهو متحدثاً رسمياً لها وتأمل في مجئ دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة لإطلاق هذا المشروع بضوء أخضر داعم منه.

وقد كشف تقرير إسرائيلي جديد عن وثيقة أعدها باحثون إسرائيليون حول مستقبل قطاع غزة بعد هجوم «طوفان الأقصى» (السابع من أكتوبر ٣٢٠٢) وصفها رئيس مجلس الأمن القومي «تساحي هنجبي» بـ «الرائعة» تعزز فرضية أن «إسرائيل ذاهبة إلى حكم عسكري في قطاع غزة».

وتحدث تليفزيون «آي ٤٢ نيوز» العبري عن هذه الوثيقة، وأوضح أنه «بعد وقت قصير من ٧ أكتوبر، قدم ٤ باحثين إسرائيليين وثيقة من ٢٣ صفحة إلى مجلس الأمن القومي والكابينت (المجلس الوزاري المصغر السياسي والأمني) بعنوان: «من مجتمع قاتل (أي مجتمع غزة قبل طوفان الأقصى) إلى مجتمع معتدل (أي مستقبل غزة بعد احتواء تداعيات الطوفان)» وتتضمن رؤية متكاملة للقصية الكبرى: من سيحكم غزة في اليوم التالى؟

تطرح الوثيقة التى وصفها رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنجبي بـ «الرائعة» شرطاً أساسياً وهو «هزيمة حماس هزيمة كاملة» ، وتفترض أمرين أساسيين؛ الأول هو أنه بعد ٧ أكتوبر ثبت أنه لا يمكن لإسرائيل أن تعيش إلى جانب دولة تسيطر عليها «منظمة إرهابية» مثل «حماس» ، والثاني أن غزة يجب أن تظل «عربية فلسطينية»، وهنا يبرز الخلاف بين هذه الوثيقة وبين الوثائق التى تطرح المرتكز الثاني للمشروع الإسرائيلي الجديد وهو التهجير القسري لأهالي غزة، أي ضم غزة إلى إسرائيل «مفرَّغة من أهلها»، كي تتحول غزة إلى جزء أساسي من «أرض إسرائيل».

وفي تحليله لمحتوى هذه الوثيقة خلص البروفيسور «داني أورياح» أحد معدي الوثيقة، أنه رغم تعدد مقترحات السيطرة الإسرائيلية على غزة سياسياً وأمنياً فإن مقترح «الحكم العسكري» يحظى بكل الأولوية، وأيد آفي ديختر وزير الزراعة الرئيس الأسبق للشاباك (المخابرات الإسرائيلية) خيار الحكم العسكري، وجاء الكشف عن وثيقة السكرتير العسكري الجديد لرئيس الحكومة الإسرائيلية الجنرال «رومان جوفمان» لتؤكد جدية خيار الحكم العسكري لقطاع غزة، وكشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن ثمة اقتراح موجود الآن على مكتب نتنياهو يتعلق بـ «إدارة عسكرية مؤقتة لحكم قطاع غزة كبديل لـ (حماس)»، وأكدت القناة الـ ٢١ الإسرائيلية هذا الأمر عقب اعتراف نتنياهو بفشل خطة منح العائلات والعشائر الفلسطينية في غزة السيطرة على القطاع، وفي ظل الرفض الإسرائيلي المطلق للسلطة الفلسطينية كبديل لحركة «حماس».

وجاء تعاضد التحالف اليميني المتطرف داخل الكنيست الذى يضم نتنياهو وصقور «الليكود» مع اليمين التوراتي المتطرف الذى يقوده إيتمار بن غفير وزير الأمن وبتسلئيل سموتيريتش زعيم الصهيونية الدينية وزير المالية ما أدى إلى نجاح هذا التكتل الثلاثي الذى يقود إسرائيل الآن في تمرير مشروع قرار بأغلبية (١٦ نائبا من مجموع ٠٢١ نائبا أعضاء الكنيست) يقضي الرفض بشدة فكرة قيام دولة فلسطينية ويعتبرها خطراً وجودياً لإسرائيل. صدور هذا القانون، وقبله قانون «القومية» الذى اكتسب صفة «الدستورية» يتحرك هذا التحالف فعلياً لضم قطاع غزة والضفة الغربية لإسرائيل وليس هناك من وسيلة فعالة لذلك غير الحكم العسكري لقطاع غزة متزامناً مع توسيع الضم الاستيطاني والسيطرة العسكرية الكاملة للضفة الغربية توطئة لـ «قرار الضم» الذى يعد له من الآن .

ب- مرتكز التهجير القسري لأهالي غزة

يتكامل هذا المرتكز مع مرتكز فرض الحكم العسكري لقطاع غزة لبلورة الرؤية الإسرائيلية المتكاملة للإجابة على سؤال: ماذا بعد اليوم التالي لإنتهاء الحرب في غزة؟

ما يؤكد جدية هذا المرتكز صدور وثيقة مسربة من وزارة الاستخبارات الإسرائيلية عن مخطط إسرائيل لتهجير سكان قطاع غزة إلى مصر. وهذه الوثيقة التى يعود

تاريخهـا إلى أكتوبـر ٣٢٠٢ تدعـو إلى «نقـل سـكان غـزة قـسراً إلى سـيناء» ، مشـيرة إلى أن ذلـك «سـيحقق نتائـج اسـتراتيجية إيجابيـة وطويلـة الأمـد». وحـددت هـذه الوثيقـة المسربـة عمليـة مـن ثـلاث مراحـل للتنفيـذ وهـي:

- إنشـاء مـدن خيـام في سـيناء، وفتـح ممر إنسـاني مصري أمـام المهاجريـن المتدفقين، ثم بنـاء مـدن في شـمال سـيناء للمهاجريـن وعدم السـماح بعودتهم مـرة ثانيـة إلى قطاع غزة.

وأوضحـت الوثيقـة أن «جيـلا مهالاثيـل» وزيـرة المخابـرات الإسرائيليـة هـي التـى تدعـم مخطـط التهجـير القـسري بشـدة، وأوصـت بنقـل سـكان قطـاع غـزة إلى سـيناء في نهايـة الحـرب. وأن الوثيقـة التـى صـدرت رسـميا باسـم وزارة الاسـتخبارات تـوصي جهـاز الأمـن بتنفيـذ عمليـة نقـل كاملـة لجميـع قطـاع غـزة إلى شـمال سـيناء باعتبـاره الخيـار المفضـل بـين البدائـل المختلفـة لمسـتقبل الفلسـطينيين في القطـاع، وتطالـب الولايـات المتحـدة ودول العـالم بدعـم وتمويـل تنفيـذ هـذه العمليـة.

الملفـت في هـذه الوثيقـة أنهـا صـدرت بتاريـخ ٣١ أكتوبـر ٣٢٠٢ أي بعـد أقـل مـن أسـبوع واحـد مـن هجـوم السـابع مـن أكتوبـر، مـا يعنـي ويؤكـد أن إعدادهـا سـبق فعليـاً حـدوث هـذا الهجـوم، ومـا يكشـف الأهميـة التـى يجـب أن يحتلهـا هجـوم «طوفـان الأقـصى» لكشـف مـا كان ومـازال يخطـط لـه جديـاً لتفريـغ قطـاع غـزة مـن سـكانه وضمـه إلى إسرائيـل ضمـن مخطـط مـشروع «الـشرق الأوسـط الجديـد» الـذى أعلنـه نتنياهـو مـن عـلى منـبر الأمـم المتحـدة قبـل أقـل مـن أسـبوعين لهجـوم الأقـصى وتحـدث فيـه عـن هـذا الـشرق أوسـط الجديـد الـذى يتجـاوب عمليـاً مـع مـشروع «الممـر الاقتصـادي» الـذى يربـط آسـيا عـبر الهنـد ومنهـا إلى الإمـارات ثـم السـعودية والأردن ومنهـا إلى إسرائيـل إلى ميناءي غـزة وعسـقلان عـلى البحـر المتوسـط .

ثالثاً: الفرص المتاحة للمشروع الإسرائيلي

المزيـد مـن التدقيـق في الفـرص المتاحـة أمـام هـذا المـشروع الإسرائيـلي بمرتكزيـه: الحكـم العسـكري لقطـاع غـزة وفـرض التهجـير القـسري للشـعب الفلسـطيني في قطـاع غـزة إلى شـمال سـيناء المصريـة يكشـف بيقـين أنـه لا يزيـد عـن كونـه ليـس فقـط مزيـد مـن تبديـد فـرص إصـلاح العطـب الـذى أصـاب كيـان الاحتـلال بعـد كارثـة «طوفـان الأقـصى» بـل أنـه يأخـذ بإسرائيـل إلى متاهـة مـن «أوهـام اليقظـة» التـي يمكـن أن تقـود

إسرائيـل مجـدداً إلى تكـرار تكريـس ذكـرى «خـراب الهيـكل» بـل والتعجيـل بطـرح «خيار الـزوال» لكيـان الاحتـلال، والرحيـل اليهـودي عـن فلسـطين رغـم كل مـا يجـرى ترويجـه مـن تبشـير بمـا يمكـن أن يتحقـق مـع عـودة ترامـب للحكـم في الولايـات المتحـدة .

الكاتـب اليهـودي الأمريـكي الشـهير تومـاس فريدمـان الـذى يكتـب «عمـوداً» يوميـاً مهـماً في صحيفـة «نيويـورك تايمـز» شـديد القلـق عـلى مسـتقبل إسرائيـل بعـد «طوفـان الأقـصى»، وشـديد الاسـتياء مـن سـوء أداء رئيـس حكومة كيـان الاحتـلال بنيامـين نتنياهو، لم يجـد توصيفـاً يصـف بـه مشـهد خطـاب نتنياهـو أمـام الكونجـرس الأمريـكي في وقـت غـاب عـن جلسـة الخطـاب مـا يقـرب مـن نصـف الأعضـاء، واكتـظ محيـط الكونجـرس مـن الخـارج بالتظاهـرات المؤيـدة لفلسـطين ولدعـوة إنهـاء «الحـرب الإجراميـة» عـلى قطـاع غـزة، إلا وصـف نتنياهـو بأنـه «يبـدو كزعيـم صغـير في لحظـة تاريخيـة».

فريدمـان يـرى اللحظـة التاريخيـة، مـن وجهـة نظـره، ويعنـي اللحظـة الراهنـة التـي يتعمـد فيهـا نتنياهـو تبديـد فرصـة إنجـاح صفقـة «مبـادرة جـو بايـدن» ويقـول نحـن نتحـدث عـن «لحظـة بالغـة الأهميـة لإعـادة تشـكيل الـشرق الأوسـط منـذ اتفـاق كامب ديفيـد» . ويفـسر ذلـك بقولـه أن «عـلى مكتـب نتنياهـو قرارين كبيريـن عليـه إمـا أن يقبـل أو يرفضهـما . القـراران ينطلقـان مـن واقـع آخـر مغايـر للواقـع الـذى أضحـى نتنياهـو أسـيراً لـه بالمـشروع الـذى صاغـه اليمـين التـوراتي المتطـرف وتيـار «الصهيونيـة الدينيـة»، لذلـك فـإن نتنياهـو لم يأبـه بهـما لأنـه غـارق في ذاتيتـه ومخاوفـه مـن المحاكم السياسـية والجنائيـة التـى تنتظـره.

أ- القـرار الأول يتعلـق بالموافقـة الفوريـة عـلى صفقـة جـو بايـدن لتبـادل الأسرى ووقـف إطـلاق النـار.

ب- القـرار الثـاني هـو تتمـة أو اسـتجابة لخيـار توقيـع القـرار الأول وهـو انخـراط إدارة بايـدن في توقيـع «اتفاقيـة دفاعيـة أمريكيـة – سـعودية»، تفتـح البـاب أمـام تطبيـع العلاقـات الدبلوماسـية بـين السـعودية وإسرائيـل «إن قبـل المـضي في التفـاوض عـلى دولـة فلسـطينية». أى مجـرد قبـول التفـاوض عـلى خيـار الدولـة الفلسـطينية وليـس الـشروع في تحقيـق هـذا الخيـار، كـما كان يشـاع .

نتنياهـو لم يقبـل بهـذه «الصفقـة الكـبرى» التـي في مقدورهـا انقـاذ مسـتقبل إسرائيـل،

ولكنه أضحى مدمناً لنهج طريق «تخريب مسار إنقاذ إسرائيل». لأنه يقود إسرائيل برفضه لهذين القرارين، على النحو الذى عرضه فريدمان القريب من دوائر صنع القرار في البيت الأبيض، إلى مستقبل بديل، هو «صدام الإسرائيليين» هذا المستقبل يجسد بوضوح شديد الإجابة على سؤال: ما هي الفرص المتاحة أمام مشروع نتنياهو.

فالواقع أن إسرائيل في ظل هذا المشروع أضحت مدفوعة بقوة إلى خيار «الانقسام» و«الصراع» بل والحرب الأهلية الداخلية . والتهديد الذى وجهه بيني جانتس زعيم «معسكر الدولة» الإسرائيلي (٤٢٠٢/٨/٦١) هو أفضل إجابة على سؤال الفرص المتاحة أمام مشروع نتنياهو. فقد خاطب جانتس، الذى استقال من «حكومة الحرب» الإسرائيلية، نتنياهو قائلاً: «أنك لن تستطيع الهروب بعد أكبر كارثة في تاريخ إسرائيل، وسيتم تشكيل لجنة تحقيق رسمية معك أو من دونك».

جانتس يتحدث باسم النصف الآخر من سكان إسرائيل الرافضين لمشروع نتنياهو واليمين اليهودي التوراتي المتطرف. والقانون الذى صدر من الكنيست وتم فيه رفض خيار «الدولة الفلسطينية» صدر بأغلبية ١٦ صوتا فقط من إجمالي أعضاء الكنيست البالغين ٠٢١ صوتا، أي بأغلبية صوت واحد، أي أن المشروع العقائدي – الاستراتيجي لنتنياهو وحلفائه هو «مشروع الصوت الواحد» ، وأن أي انتخابات محتملة في إسرائيل قادرة على جعل النصف الإسرائيلي الآخر الرافض لمشروع نتنياهو يتفوق ربما بأكثر من عشرة أصوات .

هذا يعني أن إسرائيل معرضة لأن تكون «إسرائيليتان» وأن الانقسام السياسي والاجتماعي سيدفع نحو تفكيك الدولة، في ظل تأكيدات لدراسات مهمة إسرائيلية وأمريكية بالذات تؤكد أن «إسرائيل ستنهار.. وأن مستقبلها مظلم» على نحو ما نشرت دورية «فورين أفيرز» الأمريكية، وأن «إسرائيل على عتبة هزيمة ذات أبعاد تاريخية» على نحو ما يؤكد الجنرال المتقاعد حايم رامون (معاريف – ٤٢٠٢/٥/١٣) ، وعلى نحو ما أكدت صحيفة معاريف (٤٢٠٢/٧/٧) في أحد تقاريرها المستقبلية المهمة أن إسرائيل تواجه «عجزاً لا ينتهي» وتفصل أن «إسرائيل خسرت منذ اللحظة الأولى للحرب في قطاع غزة.. وإدارتها واقتصادها وجيشها يتفتت.. وحماس هزمتها».

هذا الوجه الأول البارز للفرص المتاحة أمام مشروع إسرائيل .

أما الوجه الآخر، أن المقاومة الفلسطينية داخل فلسطين تتعاظم في غزة والضفة الغربية ومستقبلا داخل كيان الاحتلال رغم اختيار القائد يحيى السنوار زعيم «حماس» وقائد المقاومة في غزة وأن «وحدة الفصائل» هو المستقبل الذى سيكرس النصر الفلسطيني مدعوماً بوحدة جبهات المساندة التي أخذت تتحول من إطار «إسناد» المقاومة إلى خيار «المشاركة في المواجهة» . حزب الله بعد استعادة تماسكه عقب استشهاد أمينه العام السيد حسن نصر الله يؤكد ذلك وأنصار الله في اليمن يؤكدون ذلك، والمقاومة الإسلامية في العراق تؤكده ، وإيران ليست بعيدة عن كل هذه التفاعلات، والقادم أشد إيلاماً لإسرائيل على نحو ما أكد اللواء في جيش الاحتلال الإسرائيلي طال روس في حديث إلى قناة «كان» العبرية (٤٢٠٢/٩/٦) بأن «حماس لم تهزم ولم يتم القضاء عليها، وأنه لو استمرت الحرب خمسة أعوام فستبقى.. إسرائيل ترامح مكانها في غزة» ، مشيرا إلى أن ما حدث في «غلاف غزة» في الـ ٧ من أكتوبر ٣٢٠٢ هو «الفشل الأكبر لإسرائيل» وإذا كان نتنياهو وفريقه المتحالف معه من اليمين التوراتي المتطرف ظل يراهن على إطالة أمد التفاوض حتى مجئ دونالد ترامب وفوزه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية .

فإنه في المقابل تراهن المقاومة على الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني في قطاع غزة الذى استطاع الصمود ورفض كل إغراءات وضغوط التهجير خارج أرضه في ملحمة تجعل ركيزة مشروع نتنياهو على خيار التهجير ركيزة واهية، في وقت تزداد فيه جبهة المقاومة الفلسطينية في الداخل لإسقاط خيار فرض الحكم العسكري على قطاع غزة ، حيث أضحت فصائل المقاومة على مستوى القطاع والضفة الغربية أمام ثلاثة خيارات من شأنها النهوض بـ «الفعل المقاوم: قيادة موحدة، وتسليح شباب الضفة وتشكيل لجان حماية، وكلها خيارات من شأنها تفجير الانتفاضة الفلسطينية الثالثة في عموم أرض فلسطين لتكون الإجابة الحاسمة على تهاوي فرص مشروع بنيامين نتنياهو، وفرص ما يسمونه بـ «النسخة الثانية» من إسرائيل، أي إسرائيل الكبرى القادرة على التوسع والتمدد والتي لا تعرف ولا تقر بأي تنازل عن أرض، التي يحلم بها نتنياهو واليمين التوراتي المتطرف .